



مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربي
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مبادئ إرشادية حول تطوير منهجيات إختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس مخاطر القطاع المالي

صندوق النقد العربي

أكتوبر 2021

تمهيد

تعد اختبارات الأوضاع الضاغطة من الأدوات الهامة المستخدمة للوقوف على قدرة القطاع المالي لمواجهة المخاطر النظامية، ولتحديد أهم المخاطر النظامية على مستوى القطاع المصرفي ككل، خاصة بعد أن أكدت الأزمات التي شهدتها الأسواق أنه ليس كافياً أن تتم إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل العادية، نظراً لأن التغيرات الداخلية أو الخارجية غير المتوقعة في الأسواق قد تعرض البنوك لخسائر كبيرة، يُمكن أن يكون لها تبعات سلبية على النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى تحمل الموازنة العامة لمصاريف كبيرة نتيجة التدخل لإنقاذ البنوك.

يقصد باختبارات الأوضاع الضاغطة استخدام البنك أساليب أو طرق مختلفة، لتقييم مدى قدرته على مواجهة المخاطر في ظل افتراض ظروف إقتصادية ومالية معاكسة لكن ممكنة الحدوث، ذلك من خلال قياس تأثير هذه المخاطر على مجموعة المؤشرات المالية للبنك، وبصفة خاصة الأثر على الربحية ومدى كفاية رأس المال والسيولة، أي أنها تُستخدم في تقييم قدرة البنوك على الصمود والاستمرار في حالة حدوث صدمات إقتصادية ومالية قد تؤدي إلى مخاطر عالية.

في هذا السياق، أصبحت اختبارات الأوضاع الضاغطة في السنوات الأخيرة - خاصة بعد الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007- من أهم أدوات السياسة الاحترازية على المستويين الجزئي والكلي في القطاع المصرفي. توفر هذه الاختبارات صورة عما ستكون عليه المراكز المالية للبنوك، ذلك في حالة وضع فرضيات بدرجات مختلفة بدءاً من الفرضية الأساسية المتوقع حدوثها، ثم فرضية الأوضاع المتوسطة، وصولاً لفرضية الأوضاع الخطرة جداً. تقيس هذه الاختبارات قدرة البنوك على اجتياز الفرضيات المختلفة، بما يتيح للمصارف المركزية تقييم المؤشرات المالية للبنوك التي تمكنها من مقاومة الصدمات الإقتصادية والمالية، واتخاذ التدابير اللازمة كتدعيم رأس المال ورفع مستوى السيولة وتفعيل أدوات تخفيف المخاطر، مثل التحوط والضمانات المقبولة، إضافة لوضع خطط طوارئ متقدمة لإحتواء المخاطر.

بجانب ذلك، يمكن استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في عملية التخطيط الرأسمالي من خلال التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) لمواجهة كافة المخاطر ذات الأثر المادي وأي صدمات مالية محتملة، إلى جانب تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة. يضاف إلى منافع اختبارات الأوضاع الضاغطة، المساهمة في تعزيز ثقة العامة في استقرار القطاع المصرفي، ذلك من خلال نشر النتائج الرئيسية للاختبارات على مستوى القطاع ككل.

تتعدد أنواع ومنهجيات اختبارات الأوضاع الضاغطة، المطبقة لقياس المخاطر مثل: مخاطر الائتمان، ومخاطر التركيز، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل. تقوم بعض الدول العربية بتطبيق تلك الاختبارات على مستوى القطاع المصرفي بواسطة المصرف المركزي (Top-down Approach)، أو من خلال البنوك (Bottom-up Approach)، ذلك بناءً على فرضيات موحدة محددة بواسطة المصرف المركزي. يتدرج الإفصاح عن نتائج تلك الاختبارات في الدول العربية، حيث تقوم بعضها بنشر نتائج تلك الاختبارات في تقارير الاستقرار المالي الخاصة بها، بينما يقتصر عدد آخر منها بالإفصاح عن المنهجية فقط. تجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبق أن أصدرت في عام 2009 ورقة حول "مبادئ إختبارات الأوضاع الضاغطة والرقابة عليها"، قامت بتنقيحها لاحقاً في عام 2018. كما أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في عام 2012 ورقة موجهة للبنوك الإسلامية حول إختبارات الأوضاع الضاغطة. كذلك صدر عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية -صندوق النقد العربي- في عام 2013 ورقة بعنوان "مبادئ إختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية". إلا أنه مع التطور السريع والهائل لنماذج أعمال المؤسسات المالية، إستوجب الأمر تطوير إختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل مستمر بما يأخذ بعين الإعتبار تعقد العمليات والخدمات المالية.

في ضوء ما تقدم، وحرصاً من صندوق النقد العربي على مواكبة دوله الأعضاء في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية، وبناءً على المناقشات التي تمت في إجتماعات فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية واللجنة العربية للرقابة المصرفية، وبالتشاور مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تم إصدار المبادئ الإرشادية التالية حول تطوير منهجيات إختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس مخاطر القطاع المالي، مع التنويه أن تطبيق هذه المبادئ يخضع لحالة كل مصرف مركزي على حده، وأهدافه الواردة في نظامه الأساسي والنظام المالي القائم لدى كل دولة. سبق أن أصدر صندوق النقد العربي "دليل إسترشادي حول تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية". يهدف الدليل إلى شرح المبادئ الإرشادية المُشار إليها، بما يُساعد المصارف المركزية والقطاع المصرفي والمالي على تعزيز منظومة إدارة المخاطر وتبني أساليب متطورة لقياس قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية. يُقدم الدليل إطار تحليل نظري وعملي حول كيفية تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية، سواء المُطبقة من قبل المصارف المركزية و/أو القطاع المالي بما يُساهم في تعزيز منظومة إدارة الأزمات المصرفية (الدليل متاح على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي).

مبادئ إرشادية حول تطوير منهجيات إختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس مخاطر القطاع المالي

المبدأ الأول

أن تكون إختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً لا يتجزأ من منظومة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية، بما يشمل تعزيز دور مجلس إدارة المؤسسة المالية وإدارتها التنفيذية في إنجاح تبني إختبارات الأوضاع الضاغطة، ورسم سياسة مكتوبة ومعتمدة تحكم هذه الإختبارات، وأن يتم أخذ نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة في الإعتبار عند إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتحديد مستوى تقبل المخاطر (Risk Appetite).

من المناسب أن تشتمل أطر إختبارات الأوضاع الضاغطة على هيكل حوكمة فعال وواضح وشامل وموثق. يحدد هذا الإطار أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والأطراف ذات العلاقة في البنك (أو المؤسسة المالية) في دعم وتنفيذ والرقابة على هذه الإختبارات. تبدأ المسؤولية من عملية تصميم الفرضيات والموافقة عليها، وتطوير النموذج والتحقق من صحته، وإعداد التقارير وتحليل النتائج، وكيفية إستخدام مخرجات الإختبارات، ومسؤولية معالجة مواطن أي ضعف أو قصور تظهرها هذه الإختبارات، وأدوار إدارة المخاطر والامتثال، والتدقيق الداخلي. تغطي الإجراءات جميع جوانب إطار إختبارات الأوضاع الضاغطة، وأن تكون موثقة ومحدثة بشكل واضح، بما في ذلك موافقة مجلس الإدارة و/أو الإدارة العليا للبنك على إطار الإختبارات. يضمن إطار إختبار الأوضاع الضاغطة كذلك تعاون جميع أصحاب المصلحة الضروريين والتواصل المناسب معهم بشأن تصميم افتراضات هذه الإختبارات.

في هذا السياق، يكون لدى مجالس إدارة البنوك المسؤولية النهائية عن إعداد الإطار العام لإختبار الأوضاع الضاغطة والإشراف عليه. قد يتم تفويض تطوير وتنفيذ إطار إختبارات الضغط للإدارة التنفيذية أو للجنة إختبار الأوضاع الضاغطة. كما يتم تنظيم إجتماعات دورية تتضمن المناقشة مع الإدارة العليا أو كبار الخبراء المسؤولين عن إختبارات الأوضاع الضاغطة والتحديات التي قد تواجه البنك في إختيار الفرضيات. تبرز هنا أهمية قيام البنوك بتوثيق الإجتماعات وترتيبات الحوكمة التي تحدد أدوار جميع العاملين في البنك

بكافة مستوياتهم الوظيفية، من المهم وضع آلية واضحة وموثقة توضح كيفية نقل نتائج اختبار الأوضاع الضاغطة إلى مجلس الإدارة، حتى يتمكن المجلس من النظر في التأثير على استراتيجية البنك وأدائه ووضعها المالي. إضافةً لذلك، من المناسب أن توضح هذه الترتيبات، أهمية تفاعل لجنة اختبارات الأوضاع الضاغطة بالبنك مع كافة اللجان الأخرى المكونة على مستوى البنك والمجموعة المصرفية مثل لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة المخاطر (مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية)، ولجنة المنتجات/ أنشطة البنك الجديدة، ولجنة تقنية المعلومات والأمن السيبراني، ذلك من خلال إجراء اجتماعات دورية تتضمن تبادل آراء حول اختيار الفرضيات. كذلك من الأهمية بمكان، استخدام نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة في تصميم وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Tolerance)، وكذلك في عملية التخطيط لكل من رأس المال والسيولة.

فيما يخص دور السلطات الرقابية، هناك جانبين هامين في هذا السياق، يتمثل الأول في التأكد من وجود تعليمات واضحة حول حوكمة المؤسسات المالية بشكل عام، تواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية وتطويرها باستمرار. ويتعلق الجانب الثاني بتطوير التعليمات الخاصة باختبارات الأوضاع الضاغطة بما يشمل حوكمتها، بحيث تحدد أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة المؤسسة المالية والإدارة التنفيذية وتعزز من ثقافة إدارة المخاطر لدى العاملين في المؤسسة المالية. في هذا الإطار، إدماج اختبارات الأوضاع الضاغطة في منظومة الحوكمة يأخذ بعين الاعتبار الإطار العام حول اختبارات الأوضاع الضاغطة الصادر عن السلطات الرقابية على القطاع المالي وفق ما سيتم ذكره في "المبدأ الرابع".

المبدأ الثاني

توفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة، بما في ذلك الكوادر المؤهلة في إدارة المخاطر الذين تتوفر لديهم كحد أدنى مهارات تصميم وإجراء وتحليل إختبارات الأوضاع الضاغطة، ووضع برامج مستمرة لبناء قدراتهم، وتوفير البرامج الإحصائية المناسبة والبيانات الدقيقة والشاملة والتاريخية لضمان نجاح التطبيق الفعال لهذه الإختبارات.

تتضمن إجراءات حوكمة إختبارات الأوضاع الضاغطة توفير البيانات ذات الجودة العالية. كما تتطلب توفر البنية التحتية اللازمة لتطبيق هذه الإختبارات بالشكل الأمثل. كذلك من الأهمية أن تتناسب أنظمة تقنية المعلومات مع حجم وطبيعة وتعقيد أعمال البنك، بما يسمح بتمكين الفنيين من تطبيق هذه الإختبارات. كما يتعين توفر الموارد المالية والبشرية، إضافةً للبرامج الإحصائية. تتكفل إدارة البنك بتوفير برامج تدريب

وبناء قدرات العاملين بالبنك، مع وجود خطط تعاقب وظيفي ونقل المعرفة بين العاملين في البنك. كما تستقطب متخصصين في إختبارات الأوضاع الضاغطة، لديهم مهارات وخبرات مناسبة في إدارة المخاطر والسيولة والائتمان ومخاطر السوق وتعليمات كفاية رأس المال والمحاسبة المالية والنمذجة، إضافة إلى معرفة شاملة بالمعايير الدولية الخاصة بإختبارات الأوضاع الضاغطة. كما تشمل الخبرات قدرات ومهارات في الربط بين المخاطر الاقتصادية والمخاطر المالية (دورة الأعمال والدورة المالية). من الممكن الإستعانة بخبرات من خارج المؤسسة المالية لإنجاز اختبارات الأوضاع الضاغطة بما لا يتعارض مع التشريعات الرقابية. كذلك يعتبر توفر البيانات الإحصائية الموثوقة أساساً لمصادقية نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة. حيث يتم إستخدام سلاسل زمنية كافية، وإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة وإختيار النموذج الملائم في الإختبارات الكلية المبنية على النماذج القياسية مثل: إختبار النموذج الناقل (Satellite Model)، لضمان ملاءمة النموذج ومصادقته العلمية. تجدر الإشارة إلى أن المبدأ رقم (2) ينطبق، سواءً كان تنفيذ الإختبارات من قبل البنك المركزي أو السلطة الرقابية (Top Down) أو من خلال المؤسسة المالية (Bottom Up).

المبدأ الثالث

من المناسب أن تُبنى إختبارات الأوضاع الضاغطة على فرضيات علمية ومنطقية، مع إستخدام فرضيات متدرجة الشدة مستندة إلى بيانات تاريخية. من الممكن في هذا الإطار، إستخدام العلامة المعيارية لبناء فرضيات الإختبار. كذلك تكون كافة الإختبارات المطبقة ذات نظرة مستقبلية (Forward Looking)، وتدعم خطط الطوارئ والتعافي وسياسة إدارة المخاطر¹.

في ضوء أن إختبارات الأوضاع الضاغطة أداة إستشرافية وذات بعد مستقبلي وتنبؤي، بحيث يأخذ بعين الاعتبار ما لا يقل عن 3 سنوات من التوقعات. يتم تصميم فرضياتها على أسس سليمة علمياً، حيث تكون ذات معنى، ومُصاغة وفق آراء خبراء ومختصين بالتعاون مع المعنيين داخل المؤسسة (مثل مسؤولي: المخاطر، والأبحاث، والخزينة، والتسهيلات الإئتمانية، والمالية، والإستثمارات، والإمتثال،... الخ)، بحيث

¹ فيما يخص كيفية التدرج في بناء فرضيات إختبارات الأوضاع الضاغطة، يرجى الرجوع إلى الدليل الإسترشادي حول إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية (2021)، المنشور على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي: www.amf.org.ae

تُسهّم هذه الاختبارات في تتبع تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة المالية. من المناسب توفر فهم واضح لدى أصحاب المصلحة حول تحديد عوامل المخاطر (Risk Drivers)، ومدى ملاءمة الفرضيات وتغطية كافة المخاطر. كما يتعين تحديد نوع وتفاصيل فرضيات إختبارات الأوضاع الضاغطة المستخدمة، والمغزى من تصميم الفرضيات، إضافةً إلى تقييم الفرضيات المستخدمة بشكل سنوي أو عند حدوث مستجدات. من المناسب كذلك توثيق نتائج عمليات التقييم للفرضيات، وتفاصيل المنهجيات المستخدمة في تحديد الفرضيات والهدف منها.

تبرز هنا أهمية إجراء إختبارات لجميع الفرضيات وليس فقط إختبارات الفرضيات التي تستند إلى بيانات تاريخية، حيث يُمكن أن تقوم لجنة إختبارات الأوضاع بالبنك بوضع فرضيات قاسية (لكن محتملة الحدوث) بشأن الإطار العام للمخاطر. تأخذ هذه الفرضيات بالإعتبار المخاطر غير الإعتيادية (مثل المخاطر المصاحبة لمنتجات أو أنشطة البنك الجديدة، كفتح شركات تابعة أو فروع أجنبية) التي قد تؤدي إلى مخاطر مستقبلية غير معروفة من قبل.

تتيح إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية، سواءً أكانت معتمدة على متغير واحد (إختبارات تحليل الحساسية) أو على عدة متغيرات (إختبارات الفرضيات المتعددة)، قياس المخاطر التالية كحد أدنى: مخاطر الائتمان (بما في ذلك مخاطر عدم كفاية الضمانات للتسهيلات الإئتمانية)، ومخاطر السوق (التي تشمل مخاطر سعر الفائدة، وسعر الصرف، وحقوق الملكية، ومخاطر الأسهم، ومخاطر المشتقات المالية)، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر التركيز، ومخاطر السمعة، ومخاطر العدوى، ومخاطر تقييم الموجودات خارج الميزانية، بما في ذلك الأثر المتوقع على المؤشرات المالية الأساسية للبنك التجاري، مثل: مدى كفاية رأس المال، والسيولة، والربحية.

أخيراً، يتم تصميم فرضيات إختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل متدرج الشدة تستند إلى أحداث ضاغطة حصلت تاريخياً، أو إفتراض حدوث أزمات معينة غير متوقعة، مثل حدوث أزمة مالية أو إقتصادية عالمية. من الممكن إستخدام العلامة المعيارية وفقاً للبيانات التاريخية بهدف تصميم الفرضيات متدرجة الشدة.

تجدر الإشارة، إلى أنه من الممكن الإستفادة من النماذج القياسية المستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة لتطوير أنظمة الإنذار المبكر، ونماذج إحتساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ونماذج التنبؤ بالبنوك الضعيفة، وتطوير خطط الطوارئ. كذلك من الأهمية أن يتم

إيلاء عناية خاصة إلى استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في تحديث وإعادة تقييم خطط التعافي، وليس فقط خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال وعمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والسيولة.

المبدأ الرابع

قيام المصرف المركزي أو السلطة الرقابية بإصدار إطار عام حول إختبارات الأوضاع الضاغطة، يتضمن متطلبات بناء الفرضيات والمنهجيات المستخدمة، ودورية إجراءاتها، وآلية التعامل مع نتائج الإختبارات. من المناسب أن يتم إتاحة المجال للمؤسسات المالية بتحديد بعض الفرضيات الخاصة بها وفقاً لخصوصية المخاطر لديها.

كون المصرف المركزي هو السلطة الرقابية المسؤولة عن متانة وسلامة المراكز المالية للقطاع المصرفي والمالي في الدولة، يعتبر قيامه بإصدار إطار عام حول إختبارات الأوضاع الضاغطة نقطة إنطلاق نحو إنجاح وتعزيز فاعلية تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية.

يشمل الإطار الحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بتطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة، بما في ذلك: تحديد المخاطر الرئيسية، وأهداف الإختبارات، وحوكمتها، والسياسات الخاصة بها، والإجراءات الداخلية والتوثيق، ومتطلبات البنية التحتية لإجراء الإختبارات، ومتطلبات تصميمها ودورية إجراءاتها (من المناسب أن تكون دورية إجراء الإختبارات خلال الأوقات الطبيعية مرة واحدة سنوياً على الأقل، وبشكل نصف سنوي خلال الأوضاع الضاغطة)، وأنواع الإختبارات المطلوبة، ودور المصرف المركزي بهذا الخصوص، وكيفية ودورية مراجعتها، وطرق التعامل مع مخرجات ونتائج الإختبارات، ومتطلبات التواصل بين المصرف المركزي والمؤسسة المالية حول نتائجها.

في حال كانت الفرضيات المستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة مصممة من المصرف المركزي، فمن المستحسن أن تتيح التعليمات الرقابية للمؤسسات المالية تصميم فرضية واحدة على الأقل، تأخذ في الإعتبار مخاطر مهمة من وجهة نظر المؤسسة المالية لم تغطيها الفرضيات المبنية من قبل المصرف المركزي، ذلك في ضوء أن المخاطر قد تختلف من مؤسسة مالية لأخرى. حيث من الضروري قيام كل بنك بتحديد فرضيات الضغوط الخاصة به التي تتماشى مع نموذج أعماله وحجم أنشطته، ومدى تعقد عملياته المصرفية، والمخاطر التي يتعرض لها، ومستوى الملاءة المالية والسيولة لديه. حيث قد يؤدي قيام السلطة

الرقابية بوضع فرضيات ضغوط موحدة على كل البنوك إلى قيام البنوك بإعداد الفرضيات بغرض الإستجابة فقط لمتطلبات السلطة الرقابية، مما يؤثر سلباً على جودة الاختبارات وتقييم الإطار العام للمخاطر. عليه يُستحسن قيام المصارف المركزية بوضع فرضيات موحدة على البنوك مع إتاحة قيام كل بنك بوضع الفرضيات الخاصة به. في هذا الإطار، من المناسب أيضاً أن تتضمن تعليمات المصرف المركزي قيام البنوك بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على أساس فردي ومجمع معاً بالنسبة للبنوك التي تنتمي إلى مجموعة مصرفية، ذلك للوصول إلى تحديد وتقييم شامل للمخاطر التي يمكن أن تؤثر على الكيانات التابعة للبنك أو المجموعة المصرفية بالكامل. يجب أن يكون الإطار العام للإختبارات ملزم للمؤسسات المالية، بحيث تقوم السلطات الرقابية بمتابعة مدى الإلتزام به، خاصةً في مجال تصميم فرضيات الإختبارات والإفصاح عن نتائجها.

المبدأ الخامس

مراعاة خصوصية نماذج أعمال البنوك الإسلامية، عند قيام المصارف المركزية بإصدار أي تعليمات أو إرشادات تتعلق بإختبارات الأوضاع الضاغطة.

يتمثل الهدف الرئيس من إختبارات الأوضاع الضاغطة في تمكين المؤسسات المالية من تعزيز قدرتها على إمتصاص أي صدمات مالية أو إقتصادية. بما أن نماذج أعمال البنوك المتوافقة مع الشريعة تختلف عن البنوك التقليدية، تُراعي المنظومة الرقابية خصوصية نماذج أعمال البنوك المتوافقة مع الشريعة، خاصة أن الصناعة المالية المتوافقة مع الشريعة في تطور ملحوظ. لقد أشار مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى عدم توافق وضعية مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية للأدوات المالية الإسلامية مع وضعية مخاطر الأدوات المالية التقليدية. إضافةً لهذه المخاطر، قد تتعرض المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة إلى مخاطر أخرى، مثل مخاطر عدم الإلتزام بتعليمات الشريعة ومبادئها، ومخاطر معدل العائد، ومخاطر الإستثمار في الأسهم وغيرها من أدوات حقوق الملكية. فعلى سبيل المثال، فيما يخص إختبارات الأوضاع الضاغطة الخاصة بالسيولة، ونظراً لتحديات حصول المؤسسات المالية المتوافقة أعمالها مع الشريعة على تمويل قصير الأجل وموجودات سائلة عالية الجودة متوافقة مع أحكام الشريعة بحيث تتماشى مع توقعات مخاطر السيولة، فمن المهم أن تأخذ إختبارات الضغط الخاصة بالسيولة هذا الجانب في الإعتبار.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية أصدر في عام 2012 ورقة بعنوان "المبادئ الإرشادية لإختبارات الضغط للمؤسسات المالية الإسلامية (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الإستثمار

الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية" تتضمن كافة المتطلبات الخاصة بتصميم فرضيات ومنهجيات إختبارات الأوضاع الضاغطة الخاصة بالبنوك الإسلامية.

المبدأ السادس

تكثيف دورية إختبارات الأوضاع الضاغطة بالنسبة للبنوك ذات الأهمية النظامية، وإستخدام فرضيات تراعي خصوصية هذه البنوك، ومثال ذلك إستخدام فرضيات لقياس مخاطر العدوى (Contagion Risk) ومخاطر العمليات المالية العابرة للحدود.

خلال الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007، لوحظ أن التحديات التي واجهتها بعض المؤسسات المالية الكبيرة تؤثر بشكل ملحوظ على النظام المالي وإستقراره، ذلك كون هذه المؤسسات لها ترابطات كبيرة مع المؤسسات المالية الأخرى، بالتالي إن تعثر هذه المؤسسات يؤدي إلى حدوث مخاطر العدوى التي تنتقل إلى المؤسسات المالية الأخرى، مما ينعكس بشكل سلبي على الإقتصاد والإستقرار المالي، الأمر الذي يحتم تدخل الحكومات لضمان الإستقرار المالي. لذا برزت أهمية وجود سياسات تهدف إلى الحد من فشل تلك المؤسسات المالية وبالذات البنوك ذات الأهمية النظامية (DSIBs). كانت المراكز المالية لمعظم البنوك في بداية الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007، مستقرة، لكن تعثر بنك "ليمان برانرز" أدى إلى حدوث مخاطر عدوى إنتقلت إلى البنوك الأخرى، بل تعدت حدود الولايات المتحدة الأمريكية، ليصبح النظام المالي في العالم يرمته في خطر، مما انعكس سلباً على الإقتصاد العالمي وكبده خسائر وكلف باهظة.

زادت هذه الأزمة من وعي السلطات الرقابية من أن الإستقرار المالي العالمي لا يتحقق إلا إذا تم ربط المخاطر المالية بالإقتصادية وحدث تنسيق بين السياستين الإقتصادية والإحترازية، وتعزيز منظومة إدارة الأزمات المالية وتكثيف الرقابة على البنوك ذات الأهمية النظامية.

لقد دأب العديد من البنوك المركزية في جعل إختبارات الأوضاع الضاغطة جزء رئيس من منظومة الحوكمة وثقافة إدارة المخاطر لدى البنوك بشكل عام والبنوك ذات الأهمية النظامية بشكل خاص. وفقاً لتعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية، فعلى السلطات الرقابية تحليل نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة التي تقوم البنوك بإجرائها، كونها تؤثر على القرارات الإستراتيجية لهذه البنوك خصوصاً البنوك المهمة محلياً. وأن يأخذ تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIBs) الإعتبارات الموضحة بالجدول أدناه:

إطار إختبارات الأوضاع الضاغطة لدى البنوك ذات الأهمية النظامية	
تضمين المتغيرات الإقتصادية في فرضيات الأوضاع الضاغطة. الإلتزام بفرضيات الأوضاع الضاغطة المعتمدة من السلطة الرقابية والأخذ بالإعتبار فرضيات إضافية تراعي هيكل مخاطر البنك. الأخذ بالإعتبار التدني في المخصصات والإنخفاض في رأس المال نتيجة تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة.	المنهجية والإطار
تتضمن إختبارات الأوضاع الضاغطة تحليل الحساسية وتحليل الفرضيات المختلفة. تقييم قوة رأس المال وتعرضه للإنخفاض نتيجة تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة. مراقبة إجراءات التخفيف من الخسائر. تقارير رقابية داخلية وخارجية. رصد مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs).	تقييم رأس المال ونظام التقارير
منهجية موحدة أو بيئة موحدة لتنفيذ إختبارات الأوضاع الضاغطة لمختلف أنواع المخاطر. أن تكون البنية التحتية قادرة على تجميع جميع نتائج المخاطر. تكاملية المعلومات والبيانات بحيث تكون البنية التحتية قادرة على قراءة البيانات من مختلف المصادر ودمجها.	النظم والبنية التحتية
إشراك الإدارة العليا ومجلس الإدارة في وضع منهجية وإطار إختبارات الأوضاع الضاغطة. يشمل إطار الحوكمة مراجعة منهجية إختبارات الأوضاع الضاغطة ونتائجها. توفر خبرة كافية في مواضيع إختبارات الأوضاع الضاغطة لدى كافة المستويات الوظيفية.	حوكمة إختبارات الأوضاع الضاغطة

من الممكن قياس مخاطر الترابط أو العدوى، من خلال قيام البنك التجاري بإفتراض حدوث خسائر لدى البنوك التي يترايط معها يودائع وقروض نتيجة حدوث أزمة معينة، وقياس أثر ذلك على ملائته المالية، أو من خلال قيام البنك المركزي بإفتراض حدوث مخاطر جوهرية في ملاءة بنك أو البنوك ذات الأهمية النظامية على النظام المصرفي ككل، وإستخدام فرضيات معينة تتعلق بالمتغيرات المستخدمة في منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، مثال ذلك حجم العمليات في نظام المدفوعات الوطني، وحجم القروض والودائع ما بين البنوك لليلة واحدة، وحجم ودائع العملاء (مع الأخذ في الإعتبار حجم الأجزاء المضمونة بموجب منظومة ضمان الودائع)، من المهم أن تُبنى الفرضيات المُستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك ذات الأهمية النظامية بحيث يتم تضمينها صدمات أشد من تلك المستخدمة لدى البنوك الأخرى.

أخيراً، تبرز أهمية التعاون والتنسيق بين السلطات الرقابية في حال كان للبنك التجاري فروع خارج حدود الدولة. وقد يتطلب الأمر وجود مذكرات تفاهم، تغطي كافة متطلبات قياس المخاطر العابرة للحدود بالنسبة للبنك ذو الأهمية النظامية على المستوى المحلي.

المبدأ السابع

استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) والتقييم الداخلي لكفاية السيولة (ILAAP).

كما سبق الإشارة إليه، تُعد اختبارات الأوضاع الضاغطة أحد أهم أدوات إدارة المخاطر التي يُمكن إستخدامها للتنبؤ بالمخاطر والصدمات التي قد يواجهها القطاع المصرفي أو المالي. بشكل عام، لا يقتصر تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة فقط على تحليل النتائج، حيث يشمل أيضاً استخدام نتائج تلك الاختبارات، بما يُعزز من قدرة البنك على مواجهة كافة المخاطر ذات الأثر المادي التي قد تواجهه وأي صدمات مالية محتملة، إضافة إلى تقدير حجم رأس المال المستقبلي ومستويات السيولة الواجب توافرها للأعوام القادمة. بالتالي، فإن استخدام هذه الاختبارات يؤدي إلى تعزيز المراكز المالية للبنوك، بحيث تكون أكثر إستعداداً لمواجهة الصدمات المالية المحتملة، خصوصاً أن أداتي كفاية رأس المال والسيولة تعززان من قدرة البنك على إستيعاب الخسائر المالية المحتملة وتضبطان مخاطر رأس المال والسيولة بشكل خاص والمخاطر النظامية في القطاع المالي بشكل عام. لا بد من الإشارة هنا إلى أن اختبارات الأوضاع الضاغطة تلعب دوراً تكاملياً مع الأدوات الأخرى المستخدمة في منظومة إدارة المخاطر، مثل القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تقيس مخاطر السوق على سبيل المثال، سواءً التي يتم فيها تطبيق منهجية محاكاة التغيرات التاريخية (Historical simulation Methodology) أو تلك التي تستخدم منهجية محاكاة التغيرات في قيمة المحفظة الحالية من خلال فرضيات سوقية عشوائية تحاكي التغيرات التاريخية في قيمة المحفظة خلال فترة زمنية معينة (Monte Carlo simulation Methodology).

فيما يخص المصارف المركزية، يتم فحص نتائج اختبار الضغط كجزء من المراجعة للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وإدارة مخاطر السيولة للبنوك. تلتقط اختبارات الأوضاع الضاغطة المخاطر المادية التي قد يواجهها البنك، بحيث تكون فعالة بشكل كافٍ لدى تقييم كفاية رأس مال البنك والسيولة. كما تبرز أهمية مراجعة الجوانب الأخرى لاختبارات الضغط التي تجريها البنوك، فيما إذا كانت متوافقة لأهدافها المعلنة وترتيبات الحوكمة. يطلب المصرف المركزي من الإدارة التنفيذية للبنك التجاري، معالجة أي أوجه قصور مادية تم تحديدها في إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة، بما في ذلك الحالات التي لا تؤخذ فيها نتائج تلك الاختبارات في الاعتبار بشكل كافٍ في عملية صنع القرار في البنك.

المبدأ الثامن

قيام إدارتي الرقابة المصرفية والإستقرار المالي بالتنسيق المشترك ومراجعة وتقييم منهجيات ونتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة، وتحليل النتائج بشكل علمي، سواءً المُطبقة من المؤسسة المالية أو من المصرف المركزي، وتقديم التوصيات اللازمة لإدارة المصرف المركزي.

يُعد التنسيق الداخلي بين إدارتي الرقابة المصرفية والإستقرار المالي بخصوص تقييم إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية وتبادل الآراء حول نتائجها عنصراً مهماً لتعزيز قوة الإختبارات. كذلك من المفيد التنسيق حول تعزيز أوجه الإستفادة من قاعدة بيانات مركزية المخاطر لدى المصرف المركزي وقاعدة بيانات المعلومات الإئتمانية، ذلك عند بناء النماذج القياسية وتقييم المخاطر الجزئية والكلية للنظام المالي في إختبارات الأوضاع الضاغطة. في هذا الإطار، يُستحسن عند إصدار أي تعليمات خاصة بإختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية أن يتم عرضها على إدارة الإستقرار المالي لإبداء الرأي، والعكس صحيح فيما يخص إختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية. من المعروف أن المخاطر الكلية مثل المخاطر الاقتصادية، على سبيل المثال، تؤخذ في الإعتبار عند بناء النماذج القياسية الخاصة في البنك التجاري. كذلك الحال بالنسبة للنماذج القياسية الخاصة بقياس المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي ككل، التي تأخذ في الإعتبار المخاطر الجزئية لكل بنك، خصوصاً البنوك التي لها أهمية نظامية. لا بد من التأكيد على أهمية تضمين إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية لفرضيات تقيس الأثر المتوقع للمخاطر الاقتصادية على المؤشرات الرئيسة للمؤسسة المالية، بحيث تشمل كحد أدنى متغير الناتج المحلي الإجمالي.

في هذا السياق، تبرز أهمية المشاورات بين إدارات الرقابة المصرفية والإستقرار المالي والأبحاث، للبحث في المتغيرات والفرضيات والمنهجيات المستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة. إن تبادل نتائج تحليل وتقييم إختبارات الأوضاع الضاغطة بين إدارات الرقابة المصرفية والإستقرار المالي والأبحاث، من المستحسن أن يكون ضمن إطار واضح معتمد من قبل إدارة المصرف المركزي، بحيث تكون الأدوار المنوطة بإدارات الرقابة المصرفية والإستقرار المالي والأبحاث واضحة بما يكفل التحسين المستمر لتطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة. كذلك من المناسب تبادل الآراء حول التقرير والتوصيات المتعلقة بإختبارات الأوضاع الضاغطة قبل رفعها لإدارة المصرف المركزي، بما يعزز من جودة تقرير نتائج الإختبارات والتوصيات التي يتم رفعها. من جانب آخر، من الممكن أن تقوم إدارات الرقابة المصرفية والإستقرار المالي والأبحاث بمناقشة فرضيات ونتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة مع البنوك إذا إستدعت الضرورة ذلك،

وكذلك قيام الإدارات المعنية بالرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية بمناقشة فرضيات ونتائج الإختبارات مع تلك المؤسسات التي تخضع لإشرافها إذا إستدعت الضرورة لذلك.

المبدأ التاسع

في حال تبين للمصرف المركزي أوجه قصور أو مواطن ضعف لدى المؤسسة المالية في تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة، يتم التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمؤسسة المالية وتزويدها بتقرير خطي شامل يتضمن أوجه القصور، على أن يتم الطلب من المؤسسة المالية وضع خطة زمنية شاملة لمعالجة كافة أوجه القصور التي تبينت للمصرف المركزي.

تُعتبر عملية مراجعة موثوقية إختبارات الأوضاع الضاغطة جزء لا يتجزأ من عملية الرقابة المكتيبة والميدانية للمصارف المركزية. في حال تبين وجود قصور أو مواطن ضعف للمصرف المركزي بخصوص تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة مثل: قصور في المنهجيات المستخدمة، وعدم موثوقية النتائج، وعدم منطقية الفرضيات المستخدمة، ونقص في الموارد البشرية المؤهلة والمالية، وقصور في دور الإدارة التنفيذية، يتم مخاطبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك أو المؤسسة المالية وتزويدها بتقرير شامل حول أوجه القصور في تطبيق تلك الإختبارات، ومنح البنك التجاري/المؤسسة المالية مهلة زمنية كافية لتصويب الوضع بشكل عاجل. كما قد يتطلب الأمر عقد اجتماع بين المصرف المركزي ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك/المؤسسة المالية للتباحث في ملاحظات المصرف المركزي، ويتم في جميع الأحوال قيام الإدارة التنفيذية للبنك التجاري/المؤسسة المالية بتزويد المصرف المركزي بخطة شاملة وواضحة ذات إطار زمني محدد لمعالجة كافة أوجه الضعف التي تبينت للمصرف المركزي في إطار عملية الرقابة المالية. من الممكن أن يطلب المصرف المركزي من المؤسسة المالية الإستعانة بجهة استشارية متخصصة لتطوير إختبارات الأوضاع الضاغطة، على أن يتم تزويد المصرف المركزي بتقرير شامل حول ذلك.

المبدأ العاشر

قيام المصارف المركزية والمؤسسات المالية بمراجعة وتطوير المنهجيات المستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري أو كلما إقتضت الحاجة، ومواكبة التطورات الحاصلة في المجالات التي تهم القطاع المالي كالكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، والأزمات المالية والإقتصادية وغيرها، ومخاطر الأمن السيبراني والمخاطر المرتبطة بأطراف ثالثة وغيرها.

تُعد عملية مراجعة منهجية وفرضيات إختبارات الأوضاع الضاغطة، جانباً مهماً وخطوة رئيسة في منظومة إدارة المخاطر، حيث تسعى المصارف المركزية والبنوك التجارية باستمرار لتطوير إختبارات الأوضاع الضاغطة وتحسين موثوقيتها. يشمل ذلك المنهجيات والفرضيات المستخدمة، إضافةً إلى استخدام نتائج إختبار الأوضاع الضاغطة بطريقة تتوافق مع أهداف إطار العمل. كذلك من الأهمية، عقد إجتماعات دورية أو كلما إقتضت الحاجة بين المصرف المركزي والبنوك التجارية لبحث التحديات أو أي جوانب أخرى تخص عملية تطوير هذه الإختبارات، حيث من المهم النظر في ملاحظات المؤسسات المالية حول التحديات التي تواجهها عند تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة. كذلك من المناسب عرض مسودة أي تعليمات أو تحديثات خاصة بالتعليمات لإختبارات الأوضاع الضاغطة على المؤسسات المالية/البنوك و/أو جمعيات المصارف، بهدف إبداء الرأي في مسودة التعليمات أو التحديثات.

من جانب آخر، من المناسب قيام المصارف المركزية بإصدار دليل أو تعليمات للمؤسسات المالية حول تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة العكسية (Reverse Stress Tests)، التي تتيح للمؤسسة المالية معرفة مسببات تراجع النسب الرقابية الرئيسية لدى البنك عن الحدود الدنيا المقررة بموجب تعليمات المصرف المركزي، وتُعطي المصرف المركزي والمؤسسة المالية فرصة لإستخدام نتائج هذه الإختبارات ومقارنتها مع نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة المُطبقة بهدف مراجعة موثوقيتها.

كذلك من الأهمية، مواكبة آخر التطورات والمستجدات والتغيرات على صعيد نماذج أعمال المؤسسات المالية وتعدد عملياتها المالية وارتفاع المخاطر المالية، بما يؤدي إلى تصميم إختبارات أوضاع ضاغطة تقيس هذه المخاطر، مثال ذلك: مخاطر الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، بما في ذلك قياس أثر المخاطر المادية (Physical Risk) ومخاطر التحول (Transition Risk)، والمخاطر السيبرانية، والمخاطر المرتبطة بالأطراف الثالثة، والتخلي عن أسعار الفائدة المرجعية للييور والأيورس، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومخاطر تغير أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى، ومخاطر حدوث أزمات معينة (كأزمة فيروس كورونا المستجد، والأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007). فعلى سبيل المثال، كشفت أزمة فيروس كورونا المستجد أهمية قيام المصرف المركزي والبنوك التجارية بتبني إختبارات أوضاع ضاغطة تقيس مخاطر القطاعات الاقتصادية بشكل إفرادي (كل قطاع على حده). في هذا الصدد، من المهم تطبيق إختبارات مبنية على أحداث مشابهة لأزمات تاريخية سواء داخل الدولة أو خارجها، مثال ذلك: حدوث أزمة إقتصادية معينة في الدولة، وحدث أزمة بسبب تراجع كبير في سعر صرف العملة المحلية، والأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007، وأزمة فيروس كورونا المستجد في عام 2020،... الخ.

مثال آخر حول المخاطر التي قد تواجه القطاع المالي، الواجب أخذها في الاعتبار عند تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة، مخاطر الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، حيث تتطلب من المصرف المركزي والقطاع المالي تطوير إختبارات أوضاع ضاغطة تتضمن فرضيات متدرجة الشدة، والأثر المحتمل للكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على القطاع المصرفي وقطاع التأمين. من الفرضيات الممكن أخذها في الاعتبار على سبيل المثال لا الحصر، حدوث خسائر مادية في أصول القطاع المالي وفي المحفظة الإستثمارية، وحدث خسائر في ممتلكات العملاء من أفراد وشركات، وحدث كوارث طبيعية في دولة البنك الأم أو في دول فروع البنوك خارج حدود الدولة أو البنوك المراسلة في دول أخرى. والأثر المتوقع للكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق.

من جانب آخر، من المستحسن قيام المصرف المركزي بإصدار إطار عام حول متطلبات تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة على القطاعات المالية غير المصرفية، يُراعي خصوصية كل منها. أما بالنسبة للقطاعات المالية التي لا تخضع لرقابة المصرف المركزي، فمن المستحسن التنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى حول إصدار هذا الإطار بما يشمل كافة المتطلبات اللازمة لتطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة.

المبدأ الحادي عشر

قيام المصرف المركزي بإصدار متطلبات الإفصاح عن منهجيات ونتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة، سواءً المُطبقة بواسطة المصرف المركزي (Top-down Approach)، و/أو المطبقة من خلال المؤسسات المالية (Bottom-up Approach).

يساهم الإفصاح عن نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة وفق متطلبات المصرف المركزي، سواءً كان الإفصاح من قبل المؤسسات المالية و/أو من المصارف المركزية نفسها، في تحسين إنضباط السوق، وتعزيز الثقة في قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات المحتملة، ويحد من الإستنتاجات غير الدقيقة حول مرونة البنوك/المؤسسات المالية. لكن في الوقت نفسه، ينبغي أن يكون الإفصاح مدروس بعناية بحيث يُراعي مستويات الوعي المالي للجمهور غير المتخصص، كذلك من الممكن أن يشمل الإفصاح نتائج الإختبارات، والإفتراضات التي بُنيت عليها الإختبارات، وأهداف الإختبارات، ومنهجيتها. من المناسب، قيام المصارف المركزية بنشر ملخص حول نتائج تلك الإختبارات في تقارير الاستقرار المالي الخاصة بها، ذلك من باب الشفافية وتعزيز ثقة الجمهور في القطاع المالي. لكن في جميع الأحوال، يكون أي إفصاح عن إختبارات الأوضاع الضاغطة خاضعاً لمتطلبات يتم إصدارها من قبل السلطة الرقابية في هذا الشأن، وأن لا يتم الإفصاح عن أسماء المؤسسات المالية حتى لا يتسبب ذلك بحدوث مخاطر سمعة لها.